أثر تقلبات أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات الدولية

The impact of fluctuations in oil prices and their repercussions on international economies

أ. داي سارة جامعة بسكرة–الجزائر

أ. د. حساني رقية جامعة بسكرة – الجزائر

الملخص:

ألقى التدهور السريع الأخير لأسعار النفط بظلاله على الإقتصاد العالمي و الإقتصادات المحلية ، و بقدر تباين القراءات حول أسباب هذا الإنحدار ، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء إحتدام الجدل حول قضية إستخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية ، إذ يعد النفط سلعة استراتيجية تخضع للظروف و القرارات السياسية أكثر منها للمقاربات الاقتصادية ، لذا سنحاول إلقاء الضوء على تداعيات انخفاض أسعار النفط اتجاه الدول المستوردة للنفط و على وجه الخصوص المصدرة منها لما لها من ثقل في السوق النفطية و تأثير بارز إقتصاديا و سياسيا في الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، السوق النفطية ، حرب العملات الدولية ، التقلبات الإقتصادية

Abstract :

The recent rapid deterioration of oil prices has cast a shadow over the global economy and local economies. As far as the readings on the causes of this decline differ, the estimates differ in light of the heated debate over the issue of using oil prices as a political pressure tool. Oil is a strategic commodity subject to political considerations and decisions. More than economic approaches, so we will try to shed light on the repercussions of the decline in oil prices towards the countries importing oil and in particular exporting them because of their weight in the oil market and the impact of prominent economic and political in the international arena.

Keywords : Oil Prices, Oil Market, International Currency War, Economic Volatility

مقدمة

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر ، و ذلك بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى ، كالوفرة النسبية و سهولة الاستغلال و ملائمته للتكنولوجيات المستخدمة حاليا، و لأن النفط يعد موردا طبيعيا نابضا (غير متجدد) ، فإن هذا يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي . وفي الوقت ذاته فإن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويقه ، و أدى إلى إنشاء سوق عالمية له ، تتميز بالتعقيد و عدم الاستقرار ، نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح الفاعلين فيها و حساسيتها لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية ، وهذه الحال تفضي دائما إلى جعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار، نظرا إلى تأثرها بعوامل اقتصادية و غير اقتصادية عدة ، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي تمر بها الأسعار الحالية للنفط ، و التي تنعكس على مختلف اقتصادات دول العالم تارة بالإيجاب و تارة بالسلب خلال فترات مختلفة.

دفعنا هذا الإهتمام إلى طرح إشكالية البحث التالية : "**ما مدى تأثير التغيرات في أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات العالمية ؟**" ، وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع قسمنا البحث إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الأسس النظرية لسوق النفط

المحور الثاني: أسباب تقلبات أسعار النفط الدولية و تداعياتها على الدول المصدرة و المستوردة

المحور الأول:الأسس النظرية لسوق النفط

يحتل القطاع الطاقوي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي فهو يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية ، فالسلع الطاقوية تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية و هي محل اهتمام جميع دول العالم سواء المصدرة منها أو المستوردة لهذه الموارد فالتغيرات في الأسعار الطاقوية تسبب صدمات إما إيجابية أو سلبية يكون لها الأثر على النشاط الاقتصادي .

أولا: الإطار المفاهيمي النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر ، وقد لعب دورا مؤثرا و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية و الاقتصادية و الدولية . و تأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة و مادة أولية و أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية و سلعة هامة في التجارة الدولية كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة و الدول المستهلكة له على حد سواء ، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد و بشكل أكبر في أوقات الحروب و الأزمات.

١-تعريف النفط ، تصنيفاته و مكوناته:

١-١ **تعريف النفط:** بالرجوع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول.[١] والبترول « **Petroleum** » كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين أولهما « **Petr** » و يعني الصخر، و الثاني هو « **Oleum** » و يعني الزيت ، و تعني الكلمة مجتمعة " **زيت الصخر**" أما كلمة نفط « **Naphta** » المرادفة لكلمة "**بترول** " فهي من أصل يوناني ، و تعني الزيت الجبلي.[٢]

١-٢ **تصنيفات النفط:** يتم تصنيف النفط وفق نسبة الكبريت فيه ، فإذا كانت قليلة يسمى خاما خفيفا و يكون سعره أعلى من الثقيل، و إذا كانت النسبة مرتفعة يسمى خاما ثقيلا و يباع بثمن أقل لأن كلفة تكريره أعلى، و أشهرها خام برنت الأوروبي القياسي، و الخام الأمريكي الخفيف ، و هما المؤشران المرجعيان لأسعار النفط في العالم.[٣]

١-٣ **مكونات النفط:** يعد النفط مادة بسيطة و مركبة في الوقت نفسه ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون، و في الوقت نفسه مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي ، فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى ووفق النظر إلى النفط وفق معيار حالة المادة.[٤] فهو يوجد إما في حالة سائلة ، وهي صورة النفط التقليدي المعروف أو في حالة صلبة ، وهو النفط الغير التقليدي و يتكون من عروق إسفلتية صلبة كصخور (القار)، أو حجر السجيل، أو رمال (القار)، أو في حالة غازية ، وهو الغاز الطبيعي ، و منه غاز البوتان و البروبان و غيره من الغازات.

٢-أهمية النفط:

إن تأثير أسعار النفط على الاقتصاديات العالمية يكسبه مكانة اقتصادية و سياسية و حتى عسكرية بارزة و يجعله سلعة محل الاهتمام سواء من ناحية عرضها أو طلبها ، و عليه تتمثل أهميته من الناحية الاقتصادية و السياسية في العناصر التالية:[٥]

٢-١- أهمية النفط إقتصاديا:

- النفط مصدر رئيسي و حيوي للطاقة : إذ يعتبر من أكثر المواد الطاقوية استهلاكا.
- النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية : إذ يعتبر مصدرا لتمويل النشاط الاقتصادي و تتضح أهميته بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له ، التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي و تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

- دور النفط في القطاع الصناعي: حيث يذهب نحو ٨٠% من النفط المستهلك في العالم إلى قطاع الصناعة ، حيث يسهم في تطورها و خاصة الصناعات البيتروكيماوية.

٢-٢- أهمية النفط سياسيا:

- النفط بصفته سلاح ضغط: لقد اتضحت أهميته السياسية كوسيلة ضغط فعالة من خلال أزمة ١٩٧٣ حينما فرضته الدول العربية كضغط في الحرب من نفس السنة.[٦] كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه مثلما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.
- النفط بصفته سببا للحرب أو هدفا لها : فالعوامل الاقتصادية من أحد مسببات اندلاع الحروب و من أهم تلك العوامل يأتي النفط ، من أجل السيطرة على المناطق الغنية بموارده.

ثانيا: السوق النفطية العالمية و تطورها

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى اختلاف كبير في ميزان العرض و الطلب ، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية و التي تتفاوت أهميتها و درجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق النفطية.

١- ماهية السوق النفطية :

١-١- تعريف السوق النفطية: تعرف السوق النفطية على أنها: المكان الجغرافي المعلوم بصورة وهمية أو فعلية لتبادل السلعة النفطية في سعر و زمن معلومين .[٧] إذن فسوق النفط يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط و يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب. كما يمكن وصف السوق العالمية النفطية على أنها سوق إحتكار قلة.[٨] باعتبار أنه يهيمن عدد محدود و قليل من الشركات "احتكار القلة" أو "منافسة القلة" ، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي.

١-٢- مميزات السوق النفطية :تتميز السوق النفطية من حيث العرض و الطلب بخصائص مهمة نذكر منها:[٩]

- **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري** : أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها ، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير** : يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.
- **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة** : تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.[١٠]

كما تتميز السوق النفطية بصورة عامة بالخصائص التالية:[١١]

- **أنها سوق أكثر تنافسية** : حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية ، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
- **أنها سوق شفافة** : أصبحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل ، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- **أنها سوق غير مستقرة** : يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة ، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية و المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.

١-٣- **أنواع السوق النفطية:** لسوق النفط أنواع متعددة ، و يمكن في هذا الموضع و لأغراض الدراسة أن نميز بين نوعين منها و هي:[١٢]

- **الأسواق الفورية:** هي السوق الحرة التي يتم فيها بيع و شراء كميات معينة من البترول في المدى القصير ، وذلك من أجل التخلص من الفوائض البترولية لتحقيق التوازن بين الطلب و العرض.
- **الأسواق الآجلة:** نظرا إلى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل ، و هي ما تعرف بالأسواق النفطية الآجلة. إذ تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب و عدم الإستقرار.

٢-كيفية تسعير النفط و العوامل المؤثر فيه:

٢-١- تسعير النفط: هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط لذلك سوف نتطرق لتسعير النفط لشرح سياسات و قواعد التسعير في الصناعة النفطية وفق حقبتين هما:

- **تسعير النفط قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣(قبل التصحيح السعري):** انفردت شركات البترول العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير وكان ذلك من أهم أعمدة استمرارها و رخائها ، و أهم دعامات سيطرتها على الصناعة و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى : مرحلة نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك ، أي أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية المعتبرة كنقطة أساس وحيدة، و تلتها مرحلة نظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك و الخليج العربي إثر إنهيار نظام التسعير فتدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط و من ثم مرحلة مشاركة الدول المنتجة في تحديد السعر نتيجة تزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة.[١٣]
- **تسعير النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣(بعد التصحيح السعري):** أدت حرب النفط إلى تحول جذري في الصناعة النفطية و تغير جذري في السياسات اتجاه الطاقة بعد أزمة ١٩٧٣ النفطية واستراتيجيات التسعير عام ١٩٨٣ ، و الذي أدى إلى رفع أسعار البترول لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة و إلى مستوى غير مسبوق ثم إعادة رفعه دوريا .[١٤] فمنذ أكتوبر ١٩٧٣ ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء" سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة أي الأسعار المتحققة في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى ٢٠ دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى ٧ دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو ٦٥١.١١ دولار في جانفي ١٩٧٧ بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام ١٩٧٤ و 1975 للبرميل اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي ١٩٧٧ بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام ١٩٧٤ و١٩٧٧ رغبة منها في اظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة ،أما بعد ١٩٧٨ فقد تم وضع حد أعلى للسعر الذي يتيح للحكومات نوعا من المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه[١٥]. كما تم الغاء

مبدأ التفاوض على الأسعار مع الشركات النفطية متعددة الجنسيات، إذ أصبحت الأسعار تتحدد بمعرفة الحكومات المصدرة للنفط فقط دون الرجوع إلى الشركات.[١٦] ومن ثم ترتب على التطورات السابقة تغير أساسي في مفهوم السعر بحيث تم الربط ما بين السعر المعلن و السعر السوقي بحيث يتم تغير الأول تبعا لتغيرات الثاني.

٢-٢- العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط الدولية:

يعتبر مستقبل أسعار النفط من الصعب توقعه على المدى المتوسط أو الطويل، لكن المختصين بتسويق النفط والخام يؤكدون القلق من تقلبات أسعار النفط ، وهنا لابد من معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تتلاعب بأسعار الطاقة. إذ تعد أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط. وإذا أردنا تبسيط الأمور يمكن القول أن قوى العرض والطلب من العوامل المؤثرة في أسعار النفط بشكل مباشر، كغيره من السلع والأشياء في حياتنا اليومية، إذا ارتفع الطلب عليه يرتفع سعره والعكس صحيح فإذا يزداد العرض ، يتراجع سعره، ويتم تحديد المعروض من النفط الخام من قدرة شركات النفط لاستخراج احتياطات من الأرض وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.

قبل التعرض لأهم العوامل المؤثرة في تحديد السعر النفطي يجب التعرض أولا إلى معنى السعر النفطي وهو عبارة عن قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود.

٢-٢-١- أنواع أسعار النفط: و هناك أنواع عدة لأسعار النفط يمكن تقسيمها إلى :[١٧]

- **السعر المعلن:**هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم.
- **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين ، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة و الشركات الاحتكارية.
- **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة ، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية بصورة آنية.

- **السعر العادل:** تقوم فكرة السعر العادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير ، و قابل للإستمرار على المدى الطويل ، كما أنه من الجانب الآخر يضمن للدول المستهلكة الإمدادات بأسعار مستقرة.

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار النفط فإنها تتأثر بحزمة كبيرة من العوامل و تنقسم هذه هذه العوامل إلى شقين أحدهما يختص بجانب الطلب و الآخر من جانب العرض بالإضافة إلى عوامل أخرى.

٢-٢-٢- العوامل المؤثرة في أسعار النفط من جانب الطلب:

- **سعر النفط الخام و منتجاته المكررة:** حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب ، و العكس في حالة ارتفاعه، و ينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة.[١٨]
- **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة في أسعار النفط ، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، ولقد حفز إرتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، مثل ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **معدل النمو الإقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط ، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير ، و انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط بالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي و الطلب على النفط.
- **التغيرات المناخية :** تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحديد أسعار النفط ، حيث أنه كلما كان الفصل باردا ، كلما زاد الطلب على النفط بالتالي ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.[١٩]

٢-٢-٣- العوامل المؤثرة في أسعار النفط من جانب العرض: و لعل أهمها: [٢٠]

- **الطلب النفطي:** يعد الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي ، انطلاقا من فكرة الطلب يخلق العرض ، حيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط فذلك سوف يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج ، و العكس في حالة نقص الطلب.

- **الاحتياطات النفطية** : تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج و منه زيادة العرض .كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.
- **دور المنظمات الدولية** : حيث تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط و صناعته و على رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط و الوكالة الدولية للطاقة ، حيث أن لمنظمة الأوبك القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج ، إذ لديها القدرة على التأثير المباشر على الأسعار.

بالإضافة للعوامل السالفة الذكر يمكن إضافة بعض العوامل الغير المباشرة التي لها الأثر على تقلب الأسعار النفطية من أهمها:[٢١]

- **العوامل الجيوسياسية** : التي تؤثر في أسعار النفط ، من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج ، و كميات المعروض العالمي ، وفي مستوى الطلب أيضا.ذلك أن الكوارث الطبيعية و الحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج ، أو طرق النقل و التوزيع أو أماكن الاستهلاك تؤثر في أسعار النفط . كما تتأثر الأسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط و بعض الدول الرئيسية المستهلكة له، و على الصعيدين الإقليمي و العالمي ، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط.
- **العوامل السلوكية:** وهي ذات شأن مهم جدا في تقلبات أسعار النفط كونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين و المستثمرين الماليين فيما يخص قرارات شراء عقود النفط و الغاز أو بيعها (المتعددة الآجال) ، اعتمادا على عوامل الثقة و التوقع و المضاربة و الرغبة في تحقيق الأرباح ، و غالبا ما تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية و بالتوقعات حول اتجاه تغيرات الأسعار صعودا أو هبوطا.
- **متغيرات الإقتصاد الكلي(انخفاض الدولار):** من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي ، ففي حين أن أسعار النفط و الدولار معقد ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان ، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس[٢٢]. فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في

السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه ، وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة .انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر النفط بالدولار.[٢٣]

- **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي و قد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر ، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.[٢٤]

٣- آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

٣-١- الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

ينعكس ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:[٢٥]

٣-١-١- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط : تتلخص أهم هذه الآثار في النقاط التالية:

- **زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد:** حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول ٩٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ لتصل إلى ٢٧٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ ،وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- **زيادة حجم الفوائض المالية النفطية:** حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من ٥ مليار دولار سنة ١٩٧٣ إلى ١٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية و إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

٣-١-٢- **آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:** تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة في النقاط التالية:

- **زيادة أعباء موازين المدفوعات :** تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة .
- **احتواء الفوائض المالية النفطية:** إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة ، إضافة إلى زيادة أسعار المواد و السلع المصنعة والتجهيزات ، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من

زيادة العائدات المالية للدول النفطية ، و يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

٣-١-٣- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في النقاط التالية:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- **زيادة المديونية الخارجية:** ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت ٨٦ مليار دولار سنة ١٩٧١ لتصل إلى ٥٢٤ مليار دولار عام ١٩٨١ ، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون ، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- **الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة:** حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

٣-٢- الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي[٢٦]:

٣-٢-١- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول: تتلخص هذه الانعكاسات في:

- **انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي:** انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة ١٩٨٢ لتبلغ ٢٠٢ مليار دولار بعد أن تجاوزت 279مليار دولار سنة ١٩٨٠ بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة ، لقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي .
- **انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية:** ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض و تراجعت هذه الفوائض من ١٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٩ مليار دولار عام ١٩٨١.
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها .
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديه.

- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الانفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

٣-٢-٢- **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية:** تتمثل أهم آثار الانخفاض في:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول ، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية .
- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

٣-٢-٣- **آثار انخفاض أسعار النفط ع لى الدول النامية المستوردة للبترول :** تتمثل هذه الآثار في النقاط التالية:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على النفط المستورد.
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية .
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

المحور الثاني: تطورات أسعار النفط و تداعيات إنهيارها على الإقتصاديات الدولية

إن الملاحظ و المتابع و المهتم لمسألة النفط الحالية و أسعاره المتهاوية و انعكاساته على اقتصاديات الدول لا سيما دول الخليج العربي و بالنظر كذلك حول تفسير انخفاض سعر النفط بين مؤيد لنظرية المؤامرة الذين يرون أن دولا بعينها (من منظمة أوبك تحديدا) هي سبب الانخفاض من خلال عمل متعمد للإضرار بدول أخرى داخل أوبك و خارجها (إيران و روسيا) من جهة ، و آخرين يرجعون الانخفاض إلى عوامل السوق

الأساسية من عرض و طلب .إذ يعد الانخفاض الغير معهود في أسعار النفط و استمراره بشكل كبير إلى ما دون الخمسين دولارا مما يعني انهيارا في الأسعار.

أولا: تطور أسعار النفط الدولية

شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ ٢٠١١ سميت بالربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو ١.٦ مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن أوبك تعويض الكمية ، مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى ١٠٠ دولار. واستمر الارتفاع الى عام ٢٠١٢، إذ فرضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني أبقى أسعار النفط عالية[٢٧].

و المخطط البياني التالي ، يوضح تقلبات الأسعار منذ ١٩٦٠ وحتى الربع الاول من عام ٢٠١٧:

شكل رقم (١) : تطور أسعار النفط العالمية (١٩٦٠-٢٠١٧)

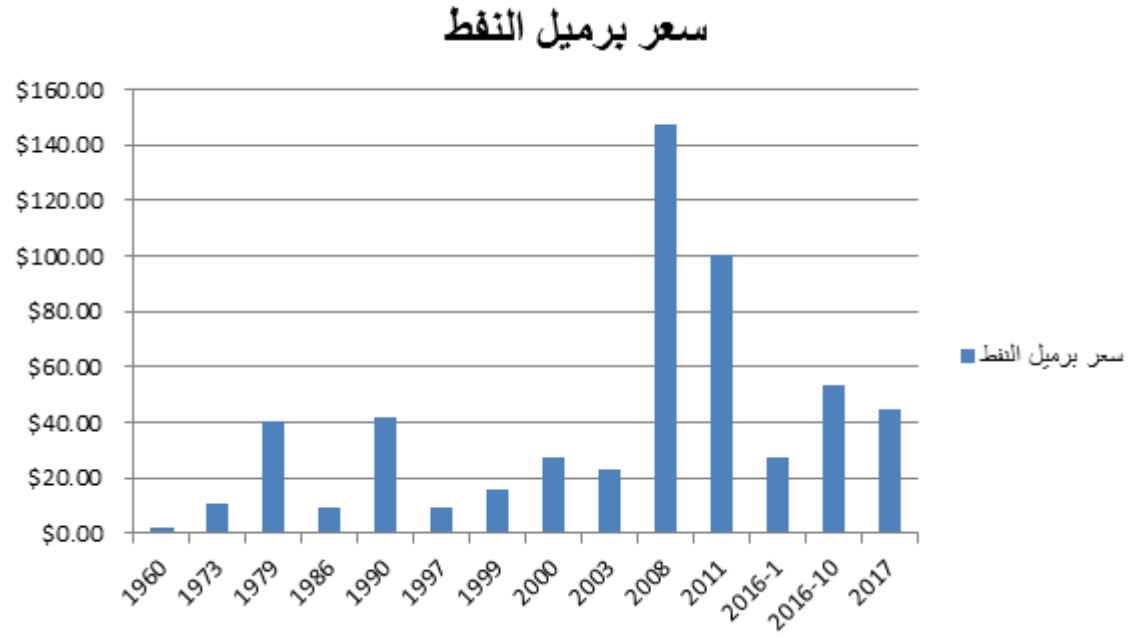

المصدر: أسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠و توقعات إلى ٢٠٢٥، متاح على:rawabetcenter.com، تاريخ التصفح:٢٠١٧/١٠/١٤، على الساعة١٤:٢٤.

والملاحظ من الشكل رقم (١) أعلاه تقلبات كبيرة بأسعار النفط التي تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية (العرض و الطلب) و العوامل الغير اقتصادية التي تطرقنا إليها سابقا، إذ يمكن ابراز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط و هي:[٢٨]

١- **المرحلة الأولى(١٨٦١-١٨٨٣)**: تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه و بهذا ارتفع سعره .

٢- **المرحلة الثانية(١٨٨٣- ١٩٧٢):** شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي للأسعار، حيث نجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي و توسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم.

بالرغم من مختلف الأحداث التي وقعت فيها و أهمها الحربين العالميتين الأولى و الثانية و كذلك أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩، حيث كان فيها انخفاض بسيط للأسعار .

٣- **المرحلة الثالثة(١٩٧٣- الربع الأول من عام ٢٠١٧):** حيث تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد في الأسعار حيث أدخلت الأبعاد السياسية إلى السوق النفطية ، فانطلاقا من أزمة حظر البترول سنة ١٩٧٣ ، نلاحظ أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من ٢.٤٨ دولار سنة ١٩٧٢ إلى ١١.٥٨ دولار سنة ١٩٧٤، أي بارتفاع قارب ٣٧٠% ، و رغم اعلان نهاية الحضر عام ١٩٧٤ إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها . و تبع ذلك حرب الـ٦ أكتوبر و الثورة الإيرانية و هو ما جعل سعر البرميل يصل سنة ١٩٨٠ إلى مستويات قياسية ببلوغه ٣٦.٨٣دولار ، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى بانهيار الثمانينات و ذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية و غزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط.

و انطلاقا من سنة ٢٠٠١ شهدت الأسعار ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من ٢٤.٤ دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١١٥.٢٢دولار سنة ٢٠١٣ أي بارتفاع قارب ٣٧٢% في ظرف ١٣ سنة ، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها العوامل السياسة المتمثلة في أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط ، بالاضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري ، و ارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع الطلب العالمي للارتفاع بالتالي ارتفاع الأسعار.

- **الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٤:** شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف عام ٢٠١٤ انخفاضا حادا و بدون سابق انذار ، ومن ثم حدث التهاوي مع بداية عام ٢٠١٥ و يستمر حتى وقتنا الحالي من عام ٢٠١٧ .

ثانيا: أسباب انخفاض أسعار النفط الدولية وأهم تداعياتها

ولعل أبرز العوامل و الأسباب التي أدت إلى إنهيار أسعار النفط الدولية نذكر أهمها:

١- **انخفاض الطلب العالمي:** وذلك نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني و منطقة البرازيل و عدم قدرة تعافي اقتصاد منطقة اليورو ، و بما أن العرض حافظ على تراكمه ، فمن البديهي أن ينخفض السعر وفقا لمعادلة العرض و الطلب.

٢- **الموقف السلبي لمنظمة الأوبك المصدرة للنفط:** عند انحدار السعر إلى مستويات غير متوقعة من جميع الأطراف الرئيسية في السوق ، بدأت محاولات التباحث بين منتجي الأوبك و خارجها للاتفاق على خفض كميات المعروض النفطي من جميع الأطراف ، وفق تفاهمات معينة للدفاع عن السعر وإعادة قيمته إليه، لكن باءت هذه المحاولات بالإخفاق ، مما جعل المنتجين من أوبك يرفضون خفض كميات معروضهم النفطي و على رأسهم المملكة العربية السعودية مما أدى إلى ضغوط ساهمت في خفض الأسعار و انهيارها .

٣- **حرب العملات الدولية:** فقد ساهمت بشكل كبير على عدم تعافي الاقتصاد العالمي و خاصة من طرف الاقتصاد الصيني الذي له الأثر المباشر في تحقيق التنمية للاقتصاد العالمي الذي لم يستطع التعافي بدوره، حيث قامت الصين بخفض قيمة عملتها اليوان مقابل الدولار الأمريكي ، حيث زادت متاعب الاقتصاد الصيني خاصة من عام ٢٠١٥ و بقيت أسعار النفط تتراوح بين ٤٠ و٥٠ دولار .كما أن زيادة قيمة الدولار لعبت دورها في انخفاض الأسعار النفطية.

٤- **ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية :** و الذي أدى إلى اغراق الأسواق بالنفط و يرجح أن ذلك هو السبب الذي دفع دول الأوبك و عبى رأسها السعودية إلى الإبقاء على معدل انتاج النفط الحفري عند مستوياته الحالية دون خفض، ما أدى إلى تراجع حاد في الأسعار النفطية.ووضع المزيد من الضغوط على كاهل المنافس الأمريكي .

٥- **ظهور دول يوشك نفطها على النفاذ:** و يعتبر هذا العامل الأشد تأثيرا على انخفاض في أسعار النفط إذ هناك عشر دول يوشك نفطها على النفاذ، مما سيضعها أمام مشكلات كبيرة في المستقبل ما لم تكتشف احتياطات أخرى تصل إليها أو تبحث عن بدائل. و في المقابل أن دولا مثل الصين و الهند لم تصل بعد إلى ذروة استهلاكها من الخام ، و لا يزال معدل استهلاك الفرد فيها من النفط أقل بكثير من معدلات البلدان الغربية لكن الفجوة تضيق كل عام.و يتوقع خبراء اقتصاديون أن التناقض بين ارتفاع الطلب و تراجع الأسعار لن يدوم طويلا ،فيرون أنه عندما يصحح السوق وضعه ، ستحدث تداعيات خطرة خاصة في البلدان التي يوشك النفط فيها على النضوب.

جدول رقم(١): دول يوشك نفطها على النفاذ

الدول	الانتاج (بالألف برميل يوميا)	الاحتياطي المؤكد (بالمليون برميل)	سنوات الانتاج الباقية
كولومبيا	1005	2308	6 سنوات
المملكة المتحدة	879	2755	8 سنوات
النرويج	1567	5139	8 سنوات
الولايات المتحدة	9430	36385	10 سنوات
المكسيك	2266	9711	11 عاما
اندونيسيا	690	3230	12عاما
انغولا	1767	9524	14 عاما
ماليزيا	665	3750	14 عاما
الصين	4273	25132	16 عاما
البرازيل	2437	16186	18عاما

المصدر: أسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠و توقعات إلى ٢٠٢٥، متاح على:rawabetcenter.com، تاريخ التصفح:٢٠١٧/١٠/١٤، على الساعة١٤:٢٤.

اعتمد في هذا الجدول على النشرة الاحصائية السنوية التي تنشرها منظمة البلدان المصدرة للبترول ، وهنا نلاحظ أنه حتى بعض الدول التي تسجل نسبا كبيرة في إنتاج النفط ، مهددة بخطر نضوب الخام في المستقبل القريب. لذا فقد صرفت شركات الطاقة مئات ملايين الدولارات في عمليات الاستكشاف والحفر في أعالي البحار واستخراج الزيت الرملي في كندا ، والزيت الصخري في الولايات المتحدة والزيت الثقيل في فنزويلا علما أن أكثر هذا النوع من الانتاج تكلفته لا تقل عن ٥٠ دولارا للبرميل.

٦- تصاعد نسبي في صادرات النفط في كل من العراق و ليبيا و السودان.

٧- تخوف الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط و الغاز الطبيعي من تداعيات اتساع انتشار الأعمال الارهابية لمنظمة(داعش) على منابع النفط و طرق امداداتها في منطقة الدائرة النفطية الواقعة ما بين (حوض بحر قزوين و الخليج و شمال افريقيا).

٨- ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية و رفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط ، في ظل دور شركات النفط العملاقة في التحكم على أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحهم و مصالح الدول المنتمية لها ، ما أدى إلى زيادة المخزون العالمي للنفط الخام في الدول الكبرى المستهلكة للنفط لمواجهة أية صدمة نفطية كبرى في العالم نتيجة التهديد على منابع و طرق امدادات النفط إلى الأسواق العالمية.

٩- تأثير الموقف السياسي:(الإتحاد الأوروبي و أمريكا) على روسيا بفعل أحداث أوكرانيا التي أدت إلى خسائر في الاقتصاد الروسي بفعل تراجع سعر النفط الخام و الغاز الطبيعي.كما أن الخلافات حول

ملف إيران النووي ساعدت على زيادة الضغوطات الاقتصادية على إيران عن طريق تراجع سعر النفط الخام باعتبارها المصدر الرئيسي لاقتصاد الحكومة الايرانية.

ثالثا: تداعيات انخفاض أسعار النفط الدولية: و كموجز لكل ما سبق يمكن حصر أهم التداعيات لانهيار أسعار النفط في أن الانهيار الحالي بأسعار النفط المتمثل بانخفاض سعر البرميل لما دون الخمسين دولارا لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩ ، ناجم بغالبيته عن ازدهار إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، والتي عمدت إلى ضخ أكثر من ثلاثة ملايين برميل نفط في السوق على مدى السنوات القليلة الماضية، وبغض النظر عن وجود بعض الأدلة التي تشير إلى أن الأسعار ستبقى منخفضة على المدى القصير على الأقل، فمن غير الممكن معرفة مدى استمرارية الانخفاض الحالي في أسعار النفط ، نظرا لصعوبة التنبؤ بأسعاره، خاصة وأن أسعار النفط ماتزال أعلى من المعايير القياسية التاريخية للأسعار، فخلال الـ١٢٠ سنة الماضية كانت غالبية الأسعار المحددة لبرميل النفط تتراوح بأسعار تقع ما دون الخمسين دولارا بالنسبة للأسعار الحالية، لذا فإننا لا يمكننا التعويل على استمرار انخفاض أسعار النفط ، خاصة في حال تدخلت الظروف الجيوسياسية أو ظروف ارتفاع الطلب وأدت إلى تغيير السيناريو باتجاه زيادة العرض، فالقاعدة الاقتصادية الواقعية تقول إنه غالبا ما تؤدي الانكماشات في أسعار النفط إلى انتعاشات مقابلة.

- **بالنسبة للدول المستوردة للنفط** : فإن الدول التي تعتمد على استيراد النفط مثل معظم البلدان الأوروبية، سوف تستفيد من انخفاض أسعار النفط ، وفي الولايات المتحدة، سيجد المواطن الفرق بانخفاض الأسعار عندما يدفع على البنزين مبالغ أقل بكثير مما كان يدفعه على مدى السنوات القليلة الماضية، وهذا ما سينعش اقتصاد هذه البلدان لأن المواطنين سيتجهون نحو إنفاق ما يوفرونه على السلع المختلفة الأخرى، وبمعنى آخر، فإن هذا الانخفاض سيعمل على نقل الثروة الهائلة من مصدري النفط إلى المستوردين. كما يساهم في استقرار عملات تلك الدول .
- **بالنسبة للدول المصدرة للنفط:** فحتى لو استمر انخفاض الأسعار على المدى القصير فقط ، فإنها ستعاني من بعض الأضرار الاقتصادية، ولكن هذه الأضرار لن تكون كارثية إلا بالنسبة للبلدان التي لم تتعلم من الدروس المستفادة من دورة الازدهار والكساد السابقة، فخلال هذه الدورة من الازدهار والكساد عملت العديد من البلدان على توفير الجزء الأكبر من إيراداتها ولجأت إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في الأصول الانتاجية، وخلال الأزمة العالمية الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ عمدت العديد من البلدان المصدرة للنفط إلى التخلي عن سياساتها المالية المحافظة الأمر الذي ساعدها على الخروج من المأزق، ولكن هذا التعقل لم يستمر خلال السنوات القليلة الأولى من الازدهار النفطي اللاحق للأزمة.

في حال تعمقنا أكثر بالتفاصيل، فإن البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ملزمة بزيادة الإنفاق لمواجهة الاضطرابات الناجمة عن الربيع العربي، ولكن بشكل عام فإن معظم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط مستعدة لمواجهة المشاكل التي قد تنجم عن هبوط أسعار النفط ، فالبلدان الغنية في الخليج، وبعض دول بحر قزوين، يمكنها بسهولة تحمل الانخفاض المؤقت في الأسعار، كونها تمتلك احتياطيا كبيرا من النقد الأجنبي، ولكن استمرار انخفاض الأسعار على المدى الطويل سيشكل مدعاة للقلق لدى هذه الدول، أما روسيا فهي أيضا قادرة على إدارة آثار سقوط النفط بشكل جيد (على الأقل أفضل من خلفها بالاتحاد السوفياتي)، ولكنها ستعاني قليلا من انخفاض الواردات وانخفاض الإنفاق، وستعمل العقوبات الاقتصادية على مفاقمة هذا الوضع على المدى الطويل.

ستعاني إيران أيضا من أزمة النفط وستنعكس آثار انخفاض أسعار النفط عليها بشكل سيء، كونها لم تتبع سياسة اقتصادية حكيمة خلال السنوات الماضية، فضلا عن أن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ساعدت على تأجيج الأزمة الاقتصادية في البلاد حتى قبل هبوط أسعار النفط ، نيجيريا، ستتأثر بشكل سيء أيضا من هذه الأزمة، على الرغم من أن سياستها الاقتصادية الكلية تحسنت مقارنة بالدورة الاقتصادية السابقة، وسبب تأثرها يعود لاعتمادها المفرط على النفط كوارد شبه وحيد لتمويل الواردات، مما سيؤدي إلى زيادة الفقر، مما سينجم عنه مشاكل بالاستقرار السياسي، أنغولا أيضا ستكون ضعيفة تجاه هذه الأزمة، كما أن دول أمريكا اللاتينية المصدرة للنفط والتي اتبعت سياسات اقتصادية حكيمة عموما خلال الفترة الماضية، مثل كولومبيا والمكسيك، ستكون بحاجة لبعض التصحيح المالي، ولكن بالمجمل ينبغي أن تكون قادرة على إدارة هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة ، أخيرا فإن البلد الأسوء وضعا والأكثر تأثرا نتيجة لهبوط أسعار النفط هو فنزويلا فقد عمدت إلى إنفاق جميع وارداتها خلال الفترة الماضية، وبدلا من ضخ الواردات في المجال الاستثماري عمدت إلى توزيع معظم الواردات على القطاع الاستهلاكي، لا بل تجاوزت هذه البلاد حدود وارداتها إلى حد الانغماس بالديون لتنفق المزيد على القطاع الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى وضع البلاد تحت عبء العجز الاقتصادي بنسبة ١٥% إلى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات ازدهار أسعار النفط، والآن ومع انخفاض الأسعار فإن فنزويلا تواجه خطر الانهيار الاقتصادي، فنسبة التضخم تجاوزت ١٠٠٪ في عام ٢٠١٥، وهناك احتمال كبير لازدياد نسب الفقر بعد الانتعاش الذي عاشه الفنزويليون خلال فترة ازدهار أسعار النفط ، وبالطبع فإن هذه المآسي ستنتج عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي في البلاد.

خاتمة

يبدو أن ديناميكية أسعار النفط معقدة و متشابكة ، و تحمل في طياتها عدة عوامل متباينة في الاتجاه و الأثر و الثقل ، وقد يطغى ثقل بعضها حينا و ينحسر أحيانا أخرى لمصلحة عوامل أخرى ، فمن جهة يؤثر توازن

العرض و الطلب و تغيراتها في ديناميكية الأسعار، و من جهة أخرى فإن مجموعة العوامل السلوكية– النفسية و المتعلقة برؤية المتعاملين في السوق النفطية و المالية و توقعاتهم (المنتجين، المستهلكين، المستثمرين، المضاربين) ، لها شأن مهم هي الأخرى في رسم اتجاهات الأسعار ، ناهيك عن العوامل و الاضطرابات الجيوسياسية (العراق، ايران، ليبيا) ، التي تمارس دورا هي كذلك ، لكن حجم الدور و أثره يتحدد بمدى تأثيرها في مجموعة العوامل السابقة.

الهوامش و المراجع:

[١]حسان خضر، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت "منظمة عربية مستقلة"، **أسواق النفط العالمية**، العدد ٥٧، الكويت ، ص٣.

[٢]علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الإقتصادية :قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)** ، رؤى استراتيجية ، يناير ، ٢٠١٧، ص٩٤.

[٣]**انهيار أسعار النفط و تداعياته** ،متاح على: www.aljazeera.net ، تاريخ التصفح:16/08/2017،على الساعة 10:16.

[4]علة مراد، مرجع سابق، ص٩٥.

[٥]**أهمية البترول اقتصاديا و سياسيا** ، متاح على: www. ouarsenis.com، تاريخ التصفح:16/10/2017 ، على الساعة:34: 17 .

[٦]دربال فاطمة الزهراء، **أثر أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستعمال منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٥)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد٠٩، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر ، ٢٠١٧، ص٨.

[٧]راتول محمد ، رقية سهلي، **تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو و إنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، ٢٠١٦، ص٢.متاح على: www. platform.almanhal.com ،تاريخ التصفح:12/10/2017 ،على الساعة:02: 19 .

[8]علة مراد، مرجع سابق، ص ٩٧.

[٩]موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٩٢.

[١٠]أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة،قطر مارس٢٠١٥، ص ٤.

[11]موري سمية، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٣.

[12]راتول محمد، رقية سهلي ، مرجع سابق، ص٣.

[13]موري سمية،مرجع سابق ص٦٤.

[١٤]**أسعار النفط في السوق الدولية و أبعادها على سياسة الدول** ، متاح على:www.diae.net,vue ، تاريخ التصفح:14/10/2017 ،على الساعة: 21:22.

[١٥]سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)**، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص: إقتصاد وتسييربترولي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص١٤.

[١٦]**الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية**، متاح على:www.books.google.dz، تاريخ التصفح:٢٠١٧/١٠/٢١،على الساعة:١٢:٣٨.

[17]راتول محمد، رقية سهلي ، مرجع سابق، ص٤.

[18]حسان خضر، مرجع سابق، ص ١٣.

[19] المرجع السابق، ص ١٣.

[20]علة مراد ، مرجع سابق، ص ١٠٢.

[٢١]أسامة نجوم، **مرجع سابق**، ص ٤.

[٢٢]سعد الله داود، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار(٢٠٠٨-٢٠١٠)**، مجلة الباحث، العدد٠٩، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠١١، ص٢١٦.

[٢٣]ابراهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٩)**، مجلة الباحث، العدد١٢، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١١.

[٢٤]عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد١٥، العدد١، غزة، ٢٠١٣، ص٣٤٠.

[٢٥]طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(١٩٩٠-٢٠١٣)**، المؤتمر الأول:تاسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية...الورشة الأساسية الثانية، جامعة بسكرة ، الجزائر، ٢٠١٥، ص٦.

[26]موري سمية، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٨٩.

[٢٧]أسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠و توقعات إلى ٢٠٢٥، متاح على: www.rawabetcenter.com ، تاريخ التصفح: 14/10/2017 ،على الساعة: 14 :24.

[٢٨]فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد و المالية ، العدد٠٣، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٢.